The Humanitarian Financing Landscape
Realities and Emerging Trends for NGOs

تعتبر هذه الورقة التلخيصية الاتجاهات العامة لتمويل المساعدات الإنسانية: أين نحن الآن؟ إلى أين نتجه؟ ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه المنظمات غير الحكومية؟ وإلى أين نتجه لمزيد من المعلومات؟

أين نحن الآن؟

يعتبر تمويل المساعدات الإنسانية الدولية في أعلى مستوى على الإطلاق. فعلى الرغم من صعوبة تتبع عمليات التمويل، فقد بلغ حجم التمويل في عام 2015 ما مقداره 28 **مليار دولار أمريكي** بزيادة قدرها **10 مليار دولار أمريكي** منذ عام 2012.[i]

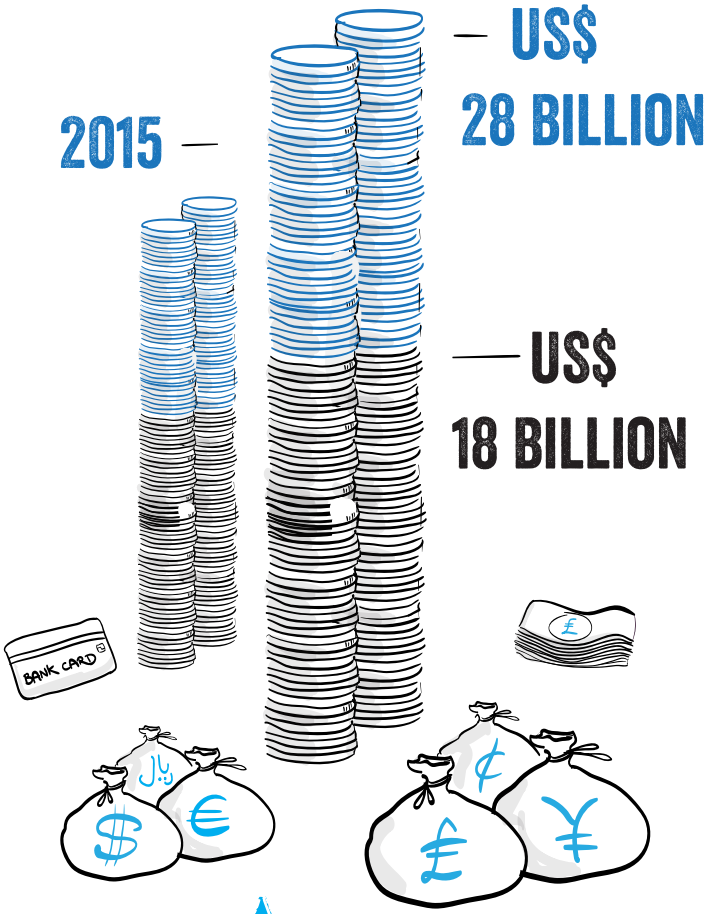

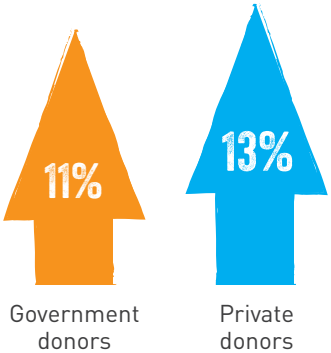

تدفقات تمويل العمل الإنساني الدولي والصورة الكبيرة

الدول العشرون التي تحصل علي معظم المساعدات في عام 2014:

في عام 2014، مثلت المساعدة الإنسانية الدولية فقط 4.8% من جميع التمويلات الدولية التي وصلت هذه الدول.

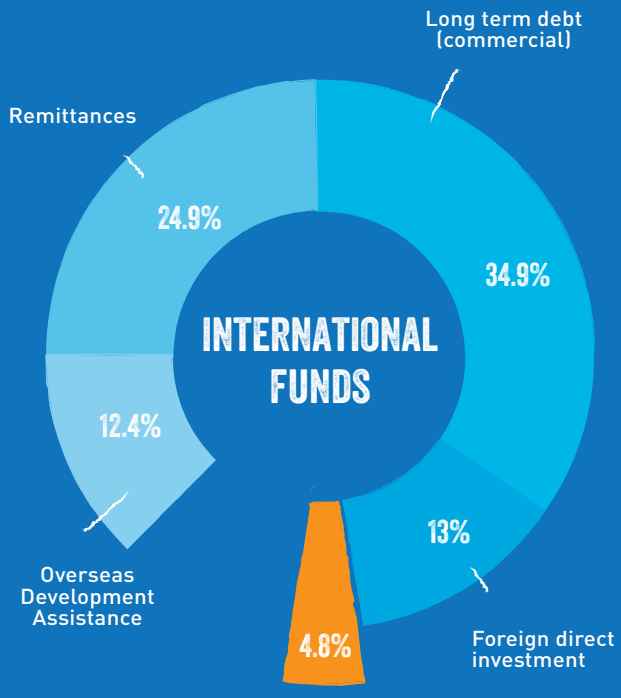

من الذي يعطي؟

في عام 2015، قدمت الحكومات المانحة ما مقداره 21.8 مليار دولار أمريكي، وهو ما يشكل 78% من مجموع تدفقات المساعدات الإنسانية الدولية المتتبعة.[ii] حيث بلغت نسبة المساهمات الحكومية لـ 20 حكومة فقط 97% من المساهمات الحكومية الدولية.[iii]

من جهة أخرى، بلغ حجم التمويل من الجهات المانحة الخاصة، بما في ذلك الأفراد والشركات والمؤسسات **6.2 مليار دولار أمريكي**.[iv] بينما كانت نسبة التمويل من الجهات المانحة من القطاع الخاص والأفراد إلى حدبعيد الأكثر، حيث بلغت 69%، خلال الفترة بين عامي 2010 و 2014.[v] وبشكل عام، هناك ازدياد واضح في حجم الدعم القادم من الحكومات والمانحين من القطاع الخاص على حد سواء. ففي العام الماضي وحده، ارتفع حجم التمويل من الجهات المانحة الحكومية بنسبة 11%، والتبرعات من القطاع الخاص بنسبة 13%.[vi]

إلى أين يذهب التمويل؟

في عام 2015، بلغ عدد دول الشرق الأوسط التي حصلت على المساعدات خمس دول من مجمل عشر دول، حيث كانت سوريا واليمن وجنوب السودان والعراق والسودان الدول الأكثر التي حصلت على المساعدات إذ تلقت أكثر من نصف التمويل الإنساني المخصص لحالات الطوارئ المحددة.[viii] تمتلك الحكومات المانحة معاييرها في تفضيل أين تريد توجيه تمويلها، وذلك استنادًا إلى مجموعة من الأولويات الاستراتيجية. وغالبًا ما تكون متاحة للجمهور على المواقع الإلكترونية للمساعدات الحكومية أو العلاقات الخارجية.

هل التمويل كاف؟

في عام 2015، حققت المساهمات للنداءات المنسقة للأمم المتحدة 55٪ من أهدافها، ليسجل بذلك أكبر نسبة عجز يتم تسجيلها. ومع ذلك، لا تمثل هذه النداءات جميع الاحتياجات ولا تشمل جميع تدفقات المعونات الإنسانية. في عام 2015، تمت برمجة 55٪ فقط من المساعدات الانسانية الى النداءات المنسقة للأمم المتحدة. مما يعني عدم تغطية ما مجموعه 45٪ من المساعدات الإنسانية في هذه النداءات، وأنها موجهة إلى - على سبيل المثال – نداءات جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أو إلى مختلف نداءات المنظمات غير الحكومية. ولذلك، فمن الصعب جداً خلق صورة دقيقة عمومًا للنداءات الإنسانية والنقص الحاصل.

كيف تصل هذه الأموال للسكان المتضررين؟

تأخذ المساعدات الإنسانية مسارات مختلفة لتصل إلى السكان المتضررين. يوضح الرسم البياني أدناه بعض المسارات العديدة، والتي في كثير من الأحيان معقدة، التي تسير بها هذه الأموال قبل الوصول إلى السكان المتضررين.

DIAGRAM KEY:

CBPFs:	Country Based Pooled Funds	INGO:	International NGO
CERF:	Central Emergency Response Fund	LNGO:	Local NGO
RCRC:	Red Cross/Red Crescent	NNGO:	National NGO

إلى من سيذهب التمويل؟

في عام 2014، حصلت المنظمات متعددة الأطراف **(مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف) على 52% من التمويل مباشرة من الحكومات ومصادر خاصة، حيث تلقت المنظمات غير الحكومية 31٪ من هذه الأموال مباشرة.** (سوف نتعرض بمزيد من التفصيل للتمويل المباشر وغير المباشر في وقت لاحق في هذه الورقة).[ix]

تعتبر الجهات المانحة من القطاع الخاص من المؤيدين الأقوياء للمنظمات غير الحكومية. **في عام 2014، تم توجيه 85٪ من** أموال المانحين من القطاع الخاص "مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية بينما وجهت الحكومات 16٪ من تمويلها مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية.[x]

في عام 2015، بلغت الأموال المتتبعة من خلال خدمة التتبع المالي في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التي تلقتها المنظمات غير الحكومية ككل ما مجموعه 4.2 مليار دولار أمريكي (19%) من مجموع التمويل الإنساني مباشرة. وقد تمكنت المنظمات **غير الحكومية المحلية والوطنية من الوصول المباشر لما نسبته 0.4٪ فقط من المساعدات الإنسانية الدولية.**[xi]

وتعتبر هذه النسبة متدنية للغاية، بل ذات مستوى توثيق وتتبع ضعيف جدًا.[xii] كما أنها لا تمثل التمويل الذي تحصل عليه المنظمات غير الحكومية باعتبارهم متلقين من المستوى الثاني – وهو الموضوع الذي سيتم مناقشته باستفاضة في هذه الورقة.

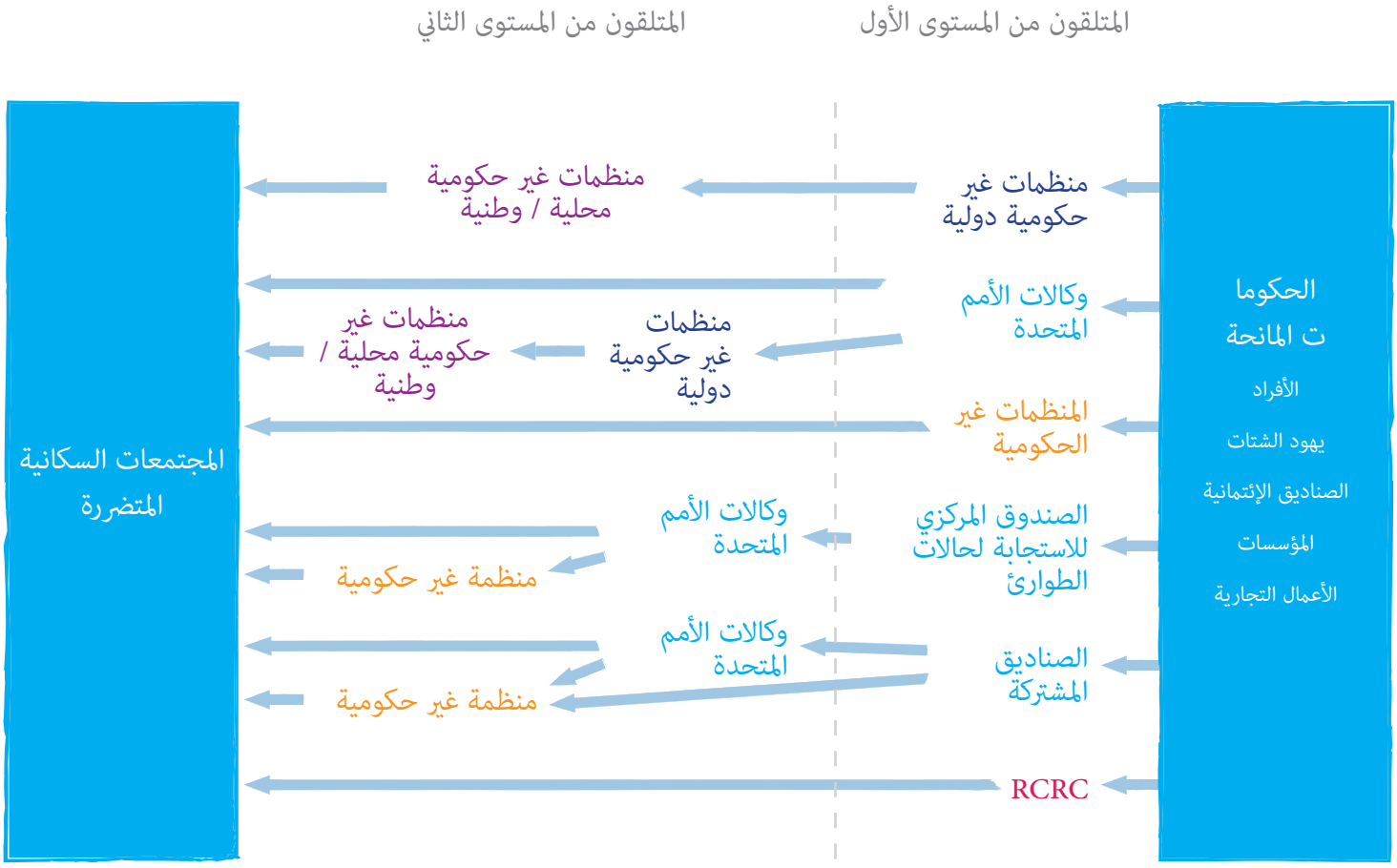

هل نتتبع جميع تدفقات المساعدات بشكل فعال؟

الثاني": وهم أولئك المتلقين الذين لديهم شراكات مع المتلقين من المستوى الأول لتقديم المساعدات الإنسانية. ولذلك، لا يمكن في الوقت الراهن تكوين صورة واضحة عن كيفية وصول الأموال الإنسانية إلى السكان المتضررين.

إذا قامت جميع الجهات الفاعلة الإنسانية بتزويد المعلومات للبيانات الأساسية للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة (IATI)، فإن ذلك قد يساعد في التصدي لهذه التحديات من خلال جعل إمكانية استخدام وفهم والوصول للمعلومات المتعلقة بإنفاق المساعدات أكثر سهولة.

الجواب هو لا. تحاول خدمة التتبع المالي في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تتبع تدفقات المعونة الدولية. حيث تعتبر خدمة التتبع المالي هذه آلية طوعية تقوم على الإبلاغ الذاتي ولا تقوم جميع الجهات المانحة بإدراج جميع مساهماتهم. وهذه الآلية لا تسجل جميع تدفقات المعونة، خصوصًا القادمة من الجهات المانحة غير التقليدية الناشئة والخاصة.

كما تقتصر هذه الخدمة على تتبع "المتلقين من المستوى الأول" وهم أولئك المتلقين الذي يحصلون على الأموال مباشرة من الجهات المانحة الحكومية والخاصة. وهذا يعني أنها لا تتبع 'المتلقين من المستوى

إلى أين نتجه؟

ما هي اتجاهات تمويل العمل الإنساني النائشة؟

الإشارة إلى دعوة الأمين العام لمضاعفة رصيد الصندوق ليصل إلى مليار دولار، حيث دعت الصفقة الكبرى إلى استكشاف ما إذا كان بإمكان المنظمات غير الحكومية الوصول بشكل مباشر إلى الصندوق.

تستطيع المنظمات غير الحكومية الوصول بشكل مباشر إلى **الصناديق المشتركة القطرية**، التي تعمل في 18 دولة (اعتبارًا من شهر سبتمبر 2016)، حيث تمكنت هذه المنظمات في عام 2015 من الوصول إلى 883 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 50٪ في عام واحد فقط.[xx]

. كما دعا الأمين العام إلى زيادة الحصة العامة من تمويل النداءات الإنسانية توجيهها من خلال الصناديق المشتركة القطرية إلى 15٪، والذي من شأنه مضاعفة تمويل الصندوق المشترك القطري إلى ثلاثة أضعاف.

تقوم المنظمات غير الحكومية أيضا بإدارة عدد متزايد من آليات التمويل المشترك. صندوق البداية (الذي أسسته وتديره مجموعة من المنظمات غير الحكومية) وهو ما يوفر البديل السريع للمنظمات غير الحكومية للحصول على المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب. كما تقوم شبكة NEAR باستكشاف خيارات الحصول على الأموال المشتركة التي تديرها المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي. (سيتم مناقشة آليات التمويل المشترك بمزيد من التفاصيل في الموضوع 3).

باعتبار الحكومات المانحة في عام 2015، بلغت نسبة مساهمة أعضاء **لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية** 88٪ من المساعدات من الحكومات المانحة.[xv]

. ومع ذلك، فالجهات المانحة الإنسانية التي تزيد مساهماتها بشكل أكبر هي الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ارتفع الدعم الإنساني الذي تقدمه هذه الجهات المانحة منذ عام 2011 إلى 500% تقريبًا. ومعظم هذه الأموال خصصت للاستجابة الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[xv]

يعتبر **التمويل الاجتماعي الإسلامي** أحد المصادر غير المستغلة لتمويل العمل الإنساني، حيث يتضمن العديد من الآليات المختلفة بما في ذلك الزكاة، والصكوك (تشبه سندات التأثير الاجتماعي)، والوقف.

تقدر البحوث التي أجريت في عام 2015 من قبل البنك الإسلامي للتنمية على الزكاة أنه يتم تداول ما بين 232 مليار دولار أمريكي إلى 560 مليار دولار أمريكي سنويًا.[xvi]

هنالك مجموعة من المبادرات التي تشمل التمويل الاجتماعي الإسلامي، مثل بنك مايبانك الإسلامي في ماليزيا وبعض المنظمات الإنسانية التي تسعى نحو صكوك العمل الإنساني.[xvii]

تبرز الحاجة إلى امتلاك فهم أكثر دقة حول مختلف آليات وعمليات التمويل الاجتماعي الإسلامية. كما ينبغي على الجهات المانحة والوكالات الإنسانية المشاركة في نقاش مع الأكاديميين وعلماء الدين الإسلامي ورجال الدين والممارسين لتبادل المعلومات وتحسين القنوات بين أموال الزكاة والنظام الدولي للاستجابة الإنسانية.[xviii]

أصبحت **الصناديق المشتركة** من آليات التمويل التي ازدادت أهميتها أيضًا.

بلغت مصروفات **الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ** 462 مليون دولار أمريكي في عام 2015[xix]. وفي حين أنه لا يمكن الوصول إلى الصندوق مباشرة إلا عن طريق الأمم المتحدة، تقوم هذه الوكالات في كثير من الأحيان في الدخول في شراكات مع المنظمات غير الحكومية لتنفيذ الأنشطة التي يمولها هذا الصندوق. وتجدر

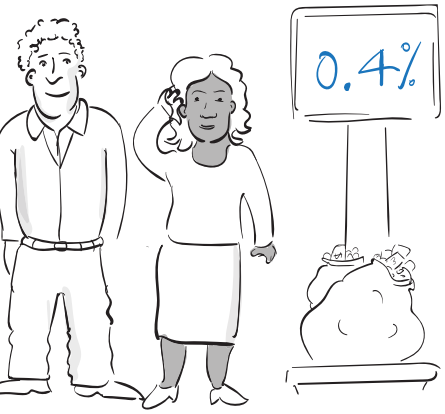

التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية لاستكشاف والاستفادة من تمويل العمل الإنساني

فيما يلي لمحة خاطفة عن بعض التحديات الرئيسية التي تواجه المنظمات غير الحكومية للحصول على التمويل الإنساني. على الرغم من جميع المنظمات غير الحكومية تواجه هذه التحديات إلا أنّ غالبا أكثر من يشعر بتأثير هذه التحديات هي المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية.

التحديات الرئيسية	ما الاجراءات المتخذة؟ وما الذي يمكن فعله؟
محدودية التمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية	- تشمل الصفقة الكبرى الالتزام بتوجيه 25٪ من التمويل، بحلول عام 2020 مباشرة قدر الإمكان، إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية. كما تلتزم بالمشاركة مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتطوير أداة "متعقب التوطين." - الميثاق من أجل التغيير، هي مبادرة تقودها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وتهدف إلى تنفيذ التغييرات بطريق عملية لتمكين المزيد من الاستجابات ذات القيادة المحلية يتضمن الميثاق قائمة من الالتزامات، مع عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية الدولية الملتزمة بالتنفيذ مع حلول شهر مايو 2018. ومن ضمن هذه الالتزامات الالتزام بتمرير 20٪ من تمويل العمل الإنساني للمنظمات غير الحكومية الوطنية. - مساهمة صندوق البداية وآليات التمويل المشتركة لشبكةNEAR في زيادة خيارات المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية للحصول على التمويل بسرعة.
محدودية قدرة معظم الجهات المانحة لإدارة المنح الكثيرة، لذلك تفضل إدارة عدد أقل من المنح الكبيرة.	- زيادة التركيز على آليات التمويل المشترك (ستتم مناقشة ذلك لاحقًا في الندوة عبر الانترنت) - تزايد أعداد المنظمات غير الحكومية التي تتقدم بطلبات للحصول على منح أكبر باستخدام هيكل الائتلاف وبالتالي زيادة الحجم وتقليل عدد المنح المحددة.
برامج المنح من الحكومة تعمل وفق منظومة قواعد وأنظمة مختلفة أدت إلى اشتراط متطلبات إعداد تقارير مرهقة.	- أطلق تحالف المنظمات غير الحكومية الذي تقوده إكفا مبادرة "ورق أقل، مساعدات أكثر" والتي تحدد أثر عملية إعداد التقارير من حيث الوقت وصيغ التقارير المختلفة والبدائل. - تتضمن الصفق الكبرى الالتزام بتبسيط وموائمة عملية إعداد التقارير مع حلول عام 2018 وتقليل المتطلبات المرهقة ومشاركة تقييم قدرات الشريك. - التقدم التكنولوجي يمكنه المساهمة في تحسين والاستفادة بشكل أفضل من عملية جمع المعلومات لأغراض التقارير. على سبيل المثال: تطبيق منظمة وورلد فيجين الحل التكنولوجي "الميل الأخير".
بطء صرف الأموال يبلغ متوسط المدة لصرف الأموال من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للمنظمات غير الحكومية (مثل الصناديق المشتركة القطرية) 51 يومًا. أما بالنسبة للجهات المانحة الثنائية فقد يستغرق الأمر عدة أسابيع أو أشهر لصرف الأموال إلى المنظمات غير الحكومية. قد يشكل هذا الأمر تحديًا خاصًا للمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية التي تكافح من أجل تغطية التكاليف بشكل مسبق.	- تطرق فريق عمل الصندوق المشترك لهذه القضية واعتبرها من ضمن التحديات ويعمل على تسهيل وتسريع العملية. - قامت بعض الجهات المانحة بتطوير بنود موازنة للاستجاب السريعة (مثل: مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية، ووزارة التنمية الدولية). ولكن عادة ما يكون لدى المنظمات غير الحكومية مقار رئيسية في المملكة المتحدة أو الاتحاد الأوروبي التي تمتلك خبرة سابقة. - يقدم صندوق البداية منح على نطاق صغير حيث تخدم هذه المنح حالات الطوارئ الصغيرة والمتوسطة. يمكن اختيار المشاريع خلال 72 ساعة من لحظة الإنذار بذلك. - بعض الجهات المانحة منفتحة تجاه تحديد "عوامل تعديل الأزمات" ضمن البرمج المستمرة وهو ما يمكن أن يسمح بالإتفاق على نسبة التمويل الذي سيعاد تخصيصه للعمل الإنساني عند استيفاء المتطلبات.